

وليس المراد بوجوب الاحرام من الميقات عدم جواز الاحرام من غيره  
مطلقا بل لا يجاوزها بلا احرام سوا الحدود او من قبله لمن دونه  
اهله وان كان الاصح ان الاحرام منه افضل اقتداء برسول الله  
عليه السلام ولم يكن يشترط ما تقدم عن الشافعي في الاجتزاء قال  
الزمخشري والاحرام من بيت المقدس لورود النضر فيه وبعضهم  
من علمت بعادتها اطروحيضا ونفاس عن الميقات ولا يمكنها  
الميلوس فيه حتى تطهر قال فيسن لها تقدم الاحرام قبله مادام  
طاهرة انتهى ويروى قول الشافعي ولا احب للحائض والنفساء  
ان يقدم احرامها الا قبل وقتها يعني ميقاتها انتهى الا ان قيل  
عليه غير هذه الصورة ولو نذر الاحرام من دونه اهله وجب  
عليه ذلك وان كان خلافه افضل كما نذر الحج ما شيا صرح بذلك  
النووي وغيره فلو جازها بلا احرام فتحجها وزه الاحرام الميقات  
بدونه كما في شرح المذهب وقضية ما تغزوا ان النبي لو احرم خارج مكة  
من محاذاتها او من ابعد منها بحيث يرد فيها في طريقه جاز وان لم  
يدخلها وهو ملجئة الحمت الطبري وارضاه شيخ الاسلام وهو  
ظاهر كما في ساير المواقيت لكن في شرح مسلم خلافة حبت قال واليروز  
له ترك مكة والاحرام من خارجها سوا في ذلك الحرم والحل ثم قال  
يقال اصحابنا ويجوز ان يحرم من جميع مواحي مكة بحيث لا يخرج  
عن نفس المدينة وسورها انتهى الا ان قيل علي غير ما ذكر  
وهو الاقرب وعلى الجملة فينبغي تقييده بما اذا خرج الغنم  
لما في شرح مسلم المذهب او يخرج من مسكنه بين مكة والميقات

لو

او المكي لميقات فاحرم منه جاز ولا دم عليه انتهى فان جاز الميقات  
المعتبر في حقه بلا احرام مع ارادته الاحرام حال اليمينه للم لا يمينه  
او يمينه فقط بان فارق العران او الحيايم او الوادي كما علم به في شرح  
المذهب وفيه اشارت الي ضبط المجاوزة هنا بلوغ ما تقصر الصلاة  
بهلوعه وفي القوت فيمن مسكنه بين مكة والميقات هل يعتبر  
في حقه مجاوزة موضعه الي موضع ليس له قصر الصلاة فيه لو اراد  
ويكون الضابطان ينتهي الي موضع يجوز له قصر الصلاة فيه لو اراد  
ولا عبرة بمجاوزة مادونه في القرية او الحلة ولا يعتد بذلك  
ويذكره دم الاساة بمجرد العارفة وان لم يكن له القصر في تلك  
البتعة التي وصل اليها هذا موضع فامل ان يرضى ولو زعم العود  
اليه ليجرم من ولو ماشيا وان طالت المسافة مالم يتضرر بالمشي علي  
ما اعتمده ابن العاد خلافا للاسوي في الحاقه بالمشي في الحج فلا يلزم  
الامع قصر المسافة وطاقته ووفق ابن العاد بان ما هنا قضاء المأتم  
فيه فاشبهه وجوب قضا الحج الفاسد نعم ان كان له عذر كلوف  
علي نفسه او بضع او مال والانتقاع عن الرفقة وصيق الوقت  
لم يلزمه العود بل يلزمه المشي في صورة الضيق ان علم فوت  
الحج بعوده كما يجتهد الاذري فان عاد ولو بعد الاحرام ودخول مكة  
ما لم يشرع في شيء من المناسك ولو طواف القدوم وان قبل الحج بنية  
الطواف الي ذلك الميقات او ميقات اخر علي قدر مسافته وكذا الي  
مثل مسافته وان لم يكن ميقاتا فيهما يظهر ان راي بعض المتأخرين  
جزم به وبعضهم نقله عن الامام حيث قال الي حيث لزمه او الي